الأمم المتحدة

A/59/305

الجمعية العامة

Distr.: General
27 August 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٨٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

التجارة الدولية والتنمية

التجارة الدولية والتنمية

تقرير الأمين العام**

موجز تنفيذي

يستعرض هذا التقرير الاتجاهات الحديثة في مجال التجارة الدولية التي تشير إلى وجود تنوع كبير في الأداء التجاري عبر المناطق والبلدان. وهناك تركيز شديد على أهمية البلدان النامية في تجارة الشمال، وعلى تحول صامت في التجارة بين بلدان الجنوب باعتباره اتجاها إيجابيا متناميا. وفي الوقت ذاته تكتسب التجارة في الخدمات مزيدا من الأهمية في جميع البلدان. وقد استعادت أسعار السلع الأساسية شيئا من مستوياتها السابقة بالقيمة الاسمية في عام ٢٠٠٣، في حين ارتفع مجموع مؤشر أسعار السلع الأساسية بالقيمة الدولارية الحالية بنسبة تزيد عن ١٩ في المائة في عام ٢٠٠٣.

* A/59/150.

** قدم هذا التقرير في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤ ليأخذ في الاعتبار مقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

230904 230904 04-47221 (A)

وهذا التقرير يحلل تنفيذ حدثين كبيرين يتعلقان بالبرنامج الاقتصادي الدولي في عام ٢٠٠٤، وهما: نتائج الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (ساوباولو، البرازيل، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) ومفاوضات التجارة المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية في إطار برنامج عمل الدوحة، وهي المفاوضات التي أسفرت عن اتفاقات إطارية توصل إليها المجلس العام في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وقد أكدت نتائج الدورة الحادية عشرة للأونكتاد المعقودة في ساوباولو من جديد وعززت بوضوح دور الأونكتاد بوصفه مركز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية. وقد كان الاتفاق الإطاري لمنظمة التجارة العالمية نتاجا لمفاوضات صعبة بشأن مسودة نصين متتاليين قدمهما كل من رئيس المجلس العام والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية. وفي مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف المستأنفة لمنظمة التجارة العالمية، إزاء تناقض صارخ مع المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية المعقود في كانكون، بالمكسيك في عام ٢٠٠٣، برزت لدى جميع المشاركين إرادة سياسية للتوصل إلى توافق في الآراء.

ويحدد الاتفاق أطرا لمجموعة مفاوضات مقبلة في خمسة مجالات أساسية هي: الزراعة والوصول إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية والخدمات ومسائل التنمية وتسهيل التجارة. ويتوقع أن يقوم الأعضاء في منظمة التجارة العالمية خلال الأشهر المقبلة بوضع هذه الأطر في شكل أساليب ملموسة ومفصلة ومحددة لأغراض المفاوضات النهائية. وأقر الاتفاق أيضا بأن الموعد النهائي الأصلي المحدد كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لإكمال جولة الدوحة لم يكن واقعيا، ويتوقع أن تستمر المفاوضات على ما يرام بعد أن قرر المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية أن ينعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في هونغ كونغ، المنطقة الإدارية الخاصة التابعة للصين. ويناقش في التقرير أيضا ما حدث من تطورات فيما يتعلق بترتيبات التجارة الإقليمية، التي تمثل عنصرا رئيسيا من عناصر النظام التجاري الدولي المتغير.

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولا –	مقدمة	١	٤
ثانيا –	الاتجاهات الدولية في التجارة الدولية	٢-٨	٤
ثالثا –	نتائج الدورة الحادية عشرة للأونكتاد	٩-٢٠	٧
رابعا –	التطورات في النظام التجاري المتعدد الأطراف	٢١-٤٨	١٢
	ألف – لمحة عامة	٢١-٢٦	١٢
	بـاء – الأطر المتفق عليها في المجالات الأساسية	٢٧-٤٦	١٤
	جيم – تسوية منازعات منظمة التجارة العالمية	٤٧-٤٨	٢٠
خامسا –	الترتيبات الإقليمية والتطورات الأخرى	٤٩-٥٣	٢١
	ألف – الترتيبات الإقليمية	٤٩-٥١	٢١
	بـاء – التطورات الأخرى	٥٢-٥٣	٢٢
سادسا –	الاستنتاجات	٥٤	٢٣

أولا – مقدمة

١ – أُعد هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٧٩/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بإبلاغ الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين عن تنفيذ ذلك القرار وعن التطورات في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتتضمن تقارير الأونكتاد الأخرى معلومات إضافية.

ثانيا – الاتجاهات الدولية في التجارة الدولية

٢ – يبدو أن التجارة الدولية[١] تستعيد عافيتها؛ فقد ارتفع النمو في التجارة الدولية من ٣ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٤,٧ في المائة (١,٣ في المائة بالقيمة الدولارية) في عام ٢٠٠٣. وتوحي تقديرات الأونكتاد بأن النمو سيرتفع بنسبة ٧ في المائة في عام ٢٠٠٤. وإلى جانب ما حققته البلدان المتقدمة الرئيسية، حققت البلدان النامية مساهمة ملحوظة بزيادة كبيرة في النمو قدرها ٩ في المائة. ويُعزى جزء كبير من هذا التحسُّن في الأداء إلى زيادة الطلب على الواردات في البلدان النامية وبقدر أكبر في البلدان المارة بمرحلة انتقالية. وتولت الصين الريادة في آسيا في تحقيق هذا النمو التجاري المثير للإعجاب حيث حققت ارتفاعا قدره ٣٠ في المائة، في حين حققت أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأقل البلدان نموا متواضعا. وزادت البلدان النامية حصتها في التجارة الدولية إلى ٣١ في المائة بحلول عام ٢٠٠١. وفي الوقت الحاضر، تمثل الصناعات التحويلية قرابة ٧٠ في المائة من صادرات البلدان النامية من السلع، مشيرة إلى وجود اتجاه نحو مزيد من التنويع في هذا الصدد. وارتفعت صادرات السلع في العالم بنسبة قدرها ١٦ في المائة حيث حققت رقما قياسيا جديدا قدره ٧,٣ تريليون دولار. على أن ما يزيد على ثُلثي هذه الزيادة يرجع إلى حدوث تغيرات في سعر الدولار[٢].

٣ – بيد أن هناك تفاوتات كبيرة في الأداء لدى البلدان النامية. فلا يزال عدد كبير من البلدان النامية وبوجه خاص أقل البلدان نموا والبلدان المعتمدة على السلع الأساسية، مهمشة في التجارة الدولية والنظام التجاري ولا تزال عُرضة للهزات الخارجية.

٤ – وفي جميع البلدان، ظل اقتصاد الخدمات يكتسب أهمية على مدى العقدين الأخيرين وساهم في زيادة حصة الناتج المحلي الإجمالي والعمل في النمو. ويشمل قطاع الخدمات نشاطا اقتصاديا أساسيا، حيث تُسهم الهياكل الأساسية بدور أساسي، ويترتب على ذلك آثار هامة فيما يتعلق بالحد من الفقر. غير أن هناك اختلافات في تطوير اقتصاد الخدمات وخدمات الهياكل الأساسية على نطاق البلدان والمناطق. فالخدمات تمثِّل، في المتوسط،

٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية، في حين تبلغ هذه الحصة في البلدان المتقدمة النمو ما يقرب من ٧٠ في المائة. وتمثل التجارة في الخدمات ١٦ في المائة من مجموع تجارة البلدان النامية ويتوقع أن تتسع بنفس سرعة التجارة بالسلع. وبلغت حصة العمال المستخدمين في أنشطة الخدمات ٧٠ في المائة في معظم البلدان المتقدمة النمو و ٥٠ في المائة في عدد كبير من الاقتصادات النامية. ومعظم الشركات العاملة في الأنشطة الخدمية – بما فيها الحكومات، التي تحتفظ بدورها في تقديم خدمات في العديد من البلدان النامية – تستخدم نساء بصفة تقليدية.

٥ – ومن الدلالات الهامة في بروز جغرافية جديدة للتجارة ما تحقق من نمو في حصة الجنوب في التجارة العالمية التي تبلغ في الوقت الحاضر ٣٠ في المائة مقارنة بـ ٢٠ في المائة في منتصف الثمانينات[٣]. وقد ارتفعت حصة السلع المصنعة في صادرات البلدان النامية من ٢٠ في المائة من صادراتها (١١٥ بليون دولار) في عام ١٩٨٠ إلى ما يقرب من ٧٠ في المائة (١ ٣٠٠ بليون دولار) في عام ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠٠٣، استوردت الولايات المتحدة، لأول مرة في تاريخها، سلعا من البلدان النامية أكثر مما استوردته من البلدان المتقدمة النمو، في حين ارتفعت حصة صادراتها إلى البلدان النامية إلى ما يزيد على ٤٠ في المائة. والجنوب هو مقصد قرابة نصف صادرات اليابان وثُلث صادرات الاتحاد الأوروبي (باستثناء التجارة فيما بين بلدان الاتحاد الأوروبي).

٦ – بإمكان التجارة فيما بين بلدان الجنوب أن تؤثر بصورة حاسمة في تشكل الجغرافية الجديدة للتجارة، بإتاحتها فرصا متنوعة أمام البلدان النامية لزيادة رصيدها في التجارة الدولية. واليوم، تستأثر التجارة بين بلدان الجنوب بنسبة تزيد قليلا عن عُشر مجموع التجارة في العالم، ولكنها في تزايد ملحوظ. وجدير بالملاحظة أن أكثر من ٤٠ في المائة من صادرات البلدان النامية هي صادرات مقصدها بلدان نامية أخرى، وأن التجارة فيما بين هذه البلدان تزداد بنسبة ١١ في المائة في السنة. والتجارة بين بلدان الجنوب في الخدمات تظل في ازدياد أيضا وأمامها إمكانات هائلة. وأكثر ما يؤكد هذا التحول الهادئ هو الاستثمار ونقل التكنولوجيا والتفاعل على مستوى المشاريع داخل المناطق وفيما بينها.

٧ – بعد فترة طويلة انخفضت فيها أسعار السلع الأساسية امتدت من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٢، عندما انخفض مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية الموحد للأونكتاد بالقيمة الدولارية للولايات المتحدة بنسبة ٣١ في المائة، شهد معظم أسواق السلع الأساسية بعض الزيادة في الطلب وارتفاعا في الأسعار في عام ٢٠٠٣ والنصف الأول من عام ٢٠٠٤. ويرجع ذلك إلى الانتعاش العام، وإن لم يكن انتعاشا مطردا، في الاقتصاد العالمي، وإلى الزيادة السريعة في

الطلب على السلع الأساسية في آسيا وخاصة في الصين. وارتفع مؤشر السلع الموحَّد للأونكتاد بنسبة ١٢ في المائة على مدى عام ٢٠٠٣ وبنسبة ٦ في المائة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤. وكانت المواد الصناعية الخام، هي المستفيد الرئيسي من هذا الانتعاش الاقتصادي. وربما كانت الطلبات الصينية التي ظلّت ترتفع بصورة استثنائية هي العامل الأهم وراء الزيادة في الأسعار. ولكن إذا أُخذ انخفاض سعر الدولار في الاعتبار، فإن أوجه التحسُّن في الأسعار تصبح أقل إثارة للدهشة إلى حد بعيد، كما يتبين من الزيادة المتواضعة البالغة ٢,٥ في المائة من مؤشر حقوق السحب الخاص، في عام ٢٠٠٣. غير أن الزيادة في مؤشر حقوق السحب الخاص كانت في النصف الأول من عام ٢٠٠٤، مساوية للزيادة في المؤشر الدولاري، معطية بذلك بعض التسويغ لحدوث تفاؤل بشأن توقعات الطلب على المدى المتوسط[٤]. أما أوجه التحسُّن التي حدثت في أسعار الأغذية في عام ٢٠٠٤، وإن كانت كبيرة، فينبغي أن يُنظر إليها إزاء الفترة الطويلة التي ظلت فيها الأسعار منخفضة إلى حد بعيد. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ظل مؤشر أسعار الأونكتاد بالقيمة الدولارية الحالية بالنسبة لجميع الأغذية على مستوى يقل بنسبة ٢٠ في المائة عن المتوسط بالنسبة لعام ١٩٩٥، وترجع بعض أسباب ذلك إلى الزيادات المستمرة في العرض.

٨ - ربما كان الارتفاع الاستثنائي في أسعار النفط (بالقيمة الاسمية) أهم التوجهات التي حدثت مؤخرا في الاقتصاد حيث بدأت في التعاظم في عام ٢٠٠٣ واستمرت في الارتفاع في عام ٢٠٠٤. ويمكن تفسير جزء كبير من هذه الزيادة في الأسعار بالانتعاش الاقتصادي وزيادة الطلب على النفط في بلدان كالولايات المتحدة والصين فضلا عن بعض البلدان الحديثة العهد بالتصنيع. بيد أن المبالغة في ردود الفعل ومواقف المضاربين فيما يتصل باحتمالات عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، فضلا عن الاضطرابات السياسية في فنزويلا وتطور نظام الشركات في الاتحاد الروسي، كل ذلك كان له دور في إحداث هذه الزيادة. فهذه الزيادات في الأسعار تلحق الضرر بالنمو الاقتصادي لدى البلدان الموردة للنفط وبوجه خاص البلدان النامية التي تزيد حاجتها من الطاقة (لكل وحدة من الناتج) عن حاجة البلدان المتقدمة النمو والتي تضطر إلى إنفاق جزء كبير من إيراداتها من الصادرات على وارداتها النفطية. وفي البلدان النامية المنخفضة الدخل مثل الصين والهند، يمكن أن يكون لهذا الاتجاه تأثير يتمثل في انخفاض معدلات النمو المرتفعة المطلوبة من أجل الحد من الفقر. والبلدان غير الساحلية هي التي أضر بها ارتفاع الأسعار بوجه خاص. إذ لا يتعين عليها فحسب دفع المزيد مقابل ما تشتريه من نفط، ولكن عليها أيضا أن تواجه ارتفاعا شديدا في تكاليف النقل. ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، فإن حدوث زيادة مستمرة بمقدار ١٠ دولارات من دولارات الولايات المتحدة لكل برميل، من شأنه بعد عام واحد أن يخفض الناتج المحلي

الإجمالي للبلدان النامية المثقلة بالديون بنسبة ١,٦ في المائة (وبالنسبة لبلدان هذه المجموعة الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن هذا الرقم يبلغ ٣ في المائة).

ثالثا – نتائج الدورة الحادية عشرة للأونكتاد

٩ – كانت الدورة الحادية عشرة للأونكتاد (ساوباولو، البرازيل، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤) أول حدث دولي تجاري كبير يأتي بعد انتكاسة المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية المعقود في كانكون، بالمكسيك، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وقد عالج المؤتمر ضمن موضوعه الشامل المتمثل في ''تعزيز التماسك بين استراتيجيات التنمية الوطنية والعمليات الاقتصادية العالمية في اتجاه تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين، وخاصة للبلدان النامية''، مسائل محددة تتصل بمواضيع فرعية هي: استراتيجيات التنمية في ظل اقتصاد عالمي سائر على طريق العولمة، وبناء القدرات الإنتاجية والقدرة على المنافسة على المستوى الدولي، وضمان تحقيق مكاسب إنمائي من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية، والشراكة من أجل التنمية.

١٠ – وقد حظيت الدورة الحادية عشرة للأونكتاد بهيكلية فريدة في نوعها من حيث تنظيمها وإدارتها. فقد تضمنت الدورة ثلاث دعامات متصلة فيما بينها هي: دعامة حكومية دولية ودعامة ثانية تضم مجموعة من المؤتمرات تشمل أحداثا موازية أو جانبية، ودعامة ثالثة تشمل مسارا للمجتمع المدني في شكل منتدى اجتماعي مدني. وضمن الأنشطة الشاملة لهذه الدعامات كان ثمة معارض وأسواق تتضمن أنشطة محددة، وشمل ذلك أحداثا موازية وجانبية. إلى جانب ذلك كان هناك ما يزيد عن ٦٠ مؤتمرا ذات نطاقات متنوعة إلى حد بعيد فيما يتعلق بالإشكاليات. وقد نظمت هذه الأحداث بطريقة تغذي عملية المؤتمر وتثري النقاش وتؤثر في النتائج النهائية للمؤتمر. وأقام عدد كبير من المنظمات والكيانات مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجان الإقليمية، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاتفاق العالمي، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، وغرفة التجارة الدولية، والنظام العالمي للأفضليات التجارية بين البلدان النامية، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، شراكة مع الأونكتاد لتنظيم هذه الأحداث أو الموائد المستديرة وحلقات العمل. وعقد أيضا اجتماع وزاري خاص للاحتفال بالذكرى الأربعين لإنشاء مجموعة الـ ٧٧، واعتمد في هذه المناسبة إعلان وزاري (A/59/115، المرفق).

١١ - وتناول المؤتمر أيضا ثلاث مسائل متصل بعضها ببعض ومتكاملة تهم البلدان النامية بوجه خاص، وهي التجارة ونوع الجنس، والتجارة، والفقر والتجارة والصناعات الابتكارية، وذلك بتنظيم أحداث تشمل هذه المسائل الثلاث.

١٢ - بمعالجة الموضوع العام والمواضيع الفرعية المتصلة به، كان الهدف الرئيسي هو إقامة روابط وتحديد علاقات إيجابية بين قدرة البلدان النامية فيما يتعلق بالعرض وقدرتها على المنافسة ومكاسبها المحتملة الناجمة عن جولة الدوحة، وتضمن ذلك الربط بشكل وثيق بين أنشطة الأونكتاد في ميدان المفاوضات التجارية والسياسات التجارية والأنشطة المتصلة بتعزيز القدرة الإنتاجية والقدرة على المنافسة، وهي: الاستثمار والتكنولوجيا وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتنمية الشركات وتنظيم المشاريع وسوقيات التجارة والتسهيلات التجارية وبناء القدرات.

١٣ - ساعدت الدورة الحادية عشرة للأونكتاد على بناء توافق في الآراء بشأن مواضيع جولة الدوحة الرئيسية التي تأتي ضمن اختصاص الأونكتاد. وكان هناك سعي لإيجاد حوافز إيجابية تهدف إلى تنشيط عملية الدوحة التي أصابها الركود واستعادة مقومات الاستمرار للنظام التجاري الدولي. ولأول مرة، استُخدم المؤتمر أيضا منصة لعقد عدة اجتماعات وزارية فيما بين الأعضاء الرئيسيين في منظمة التجارة العالمية (من ذلك مثلا، الاجتماعان الوزاريان لمجموعة الـ ٢٠ والدول غير الأعضاء في مجموعة الخمسة) للمضي بالمفاوضات قدما لتستوفي الموعد النهائي المحدد بنهاية تموز/يوليه.

١٤ - واختتمت الدورة الحادية عشرة للأونكتاد باعتماد إعلان سياسي معنون ''روح ساوباولو''[٥] وبيان تحليلي متعلق بالإجراءات في مجال السياسات وبرنامجي، وهو توافق آراء ساوباولو. واعتبرت نتائج المؤتمر إسهاما في تحقيق[٦] الأهداف الإنمائية للألفية، وبوجه خاص الهدف ٨، الغاية ١٢[٧]. وفي تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها والتعهدات التي قطعت في مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة، لا سيما في مجالات التجارة والاستثمار والسلع الأساسية والديون وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتقدم نتائج المؤتمر مدخلات غزيرة في إعداد الاستعراض الشامل الذي سيجري عام ٢٠٠٥ لتنفيذ إعلان الألفية (انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢).

١٥ - ترد فيما يلي مباشرة نتائج الدورة الحادية عشرة للأونكتاد.

١٦ - في مجال التجارة الدولية:

- بالتركيز على البعد الإنمائي لنظام التجارة الدولي، بما في ذلك مفاوضات الدوحة، عملت الدورة الحادية عشرة للأونكتاد على توطيد توافق الآراء القائم على أن التجارة ليست غاية في ذاتها ولكنها وسيلة للنمو والتنمية، وأن المهم ليس الإدماج ''الكمّي'' للبلدان النامية في النظام التجاري الدولي فحسب بل والإدماج النوعي أيضا.

- انطلاقا من تعزيز تنفيذ خطة عمل بانكوك (الأونكتاد العاشر، ٢٠٠٠)، طلب إلى الأونكتاد أن يواصل أنشطته البرنامجية لرصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي والاتجاهات السائدة في التجارة الدولية من منظور إنمائي، وأن يساعد في تنمية قدرات البلدان النامية على تحديد أولوياتها التفاوضية وعلى التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية، بما في ذلك عمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ وأن يساعد البلدان النامية في إدماج الشواغل التجارية والإنمائية في خططها الإنمائية الوطنية وفي استراتيجيات الحد من الفقر وأن يقوم برصد وتحليل تأثير السياسات ذات الصلة بالتجارة، وبخاصة سياسات الشركاء التجاريين الرئيسيين، على البلدان النامية.

- وقد تم توسيع نطاق ولايات الأونكتاد ومجالات عمله المحددة لتشمل استعراضات قطاعية وقطاعات جديدة وديناميية في التجارة العالمية بهدف التشجيع على زيادة المشاركة من جانب البلدان النامية في هذا القطاعات، والتركيز على الصلات الإيجابية بين قدرات العرض، والمنافسة في مجال الصادرات والوصول إلى الأسواق؛ ووضع علامات ومؤشرات إنمائية لتقييم كيفية إدماج البلدان النامية بفعالية في نظام التجارة الدولية واستخلاصها مكاسب من هذا النظام؛

- وطلب إلى الأونكتاد أيضا أن يواصل تقديم الدعم للترابط الإيجابي بين التنمية واتفاقات التجارة الإقليمية وبلدان الجنوب واتفاقات الشمال - الجنوب من أجل تشجيع التعاون المتبادل؛ والاضطلاع باستعراضات منتظمة، لاتفاقات التجارة الإقليمية وأثرها على تعددية الأطراف. وأنيطت به مهمة جديدة وهي تحليل جغرافية التجارة الجديدة المتغيرة لدول الجنوب في التركيز على ما يلي: (أ) أهمية الجنوب باعتباره محركا للنمو والتنمية، (ب) التجارة بين الجنوب والجنوب داخل المناطق وعلى المستوى الأقاليمي بتقديم الدعم بوجه خاص للدورة الثالثة من

مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية بين البلدان النامية، وهي الجولة التي بدأت في المؤتمر و (ج) زيادة العلاقات بين الشمال والجنوب. وسوف تبدأ الجولة الثالثة من مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ ومن المقرر أن تستمر لمدة سنتين.

- وهناك مهمة جديدة محددة تتمثل في إنشاء فرقة عمل استشارية معنية بالتدابير البيئية والوصول إلى الأسواق باعتبار ذلك وسيلة عملية لزيادة الوعي بشأن هذه التدابير وتعزيز التعاون الدولي في معالجة مسألة تلك التدابير.

- يتعين أن يساعد الأونكتاد أيضا على زيادة المشاركة المحلية للشركات في البلدان النامية في تقديم السلع والخدمات في قطاع النفط والغاز؛ وأن يساعد شبكة المصارف العاملة في مجال الصادرات والواردات من أجل تسهيل التعاون في ما بين البلدان النامية والدول الأخرى أيضا على تمويل التجارة والاستثمار.

- على الأونكتاد أن يعزز أنشطته التحليلية وأنشطة بناء القدرات لمساعدة البلدان النامية في معالجة القضايا المتصلة بقوانين المنافسة وسياستها، وأن يشمل ذلك المستوى الإقليمي.

- طلب إلى الأونكتاد أن يقوم بتقييم الخدمات على الصعيد الوطني بشأن الأثر الإنمائي لإصلاحات القطاع الخدمي، ووضع سياسات واستراتيجيات للخدمات بما في ذلك استراتيجيات وسياسات للمفاوضات التجارية.

١٧ - فيما يتعلق باستراتيجيات التنمية:

- استكشف المؤتمر الأبعاد المختلفة للتجارة والتنمية في عالم سائر في طريق العولمة. وفي هذا السياق، سلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز التماسك والاتساق في النظام الاقتصادي الدولي بحيث تحتل التنمية مركز البرنامج الاقتصادي الدولي. فتعزيز التماسك مطلوب بين استراتيجيات التنمية الوطنية من ناحية، والالتزامات والتعهدات الدولية من ناحية أخرى بغية إنشاء بيئة اقتصادية تساعد على تحقيق التنمية. وهو مطلوب أيضا بإقامة روابط بين النظم النقدية والمالية والتجارية وتصريف الشؤون الاقتصادية على الصعيد العالمي. وبهذا التعريف، فإن تعزيز التماسك من شأنه أن يوسع نطاق مشاركة البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية في صنع القرارات ووضع المعايير في مجال الاقتصاد الدولي ويعزز هذه المشاركة.

- وأُقر بالحاجة إلى مجال التحرك في السياسة العامة لأغراض الاستراتيجيات الإنمائية. وتشكل هذه الضرورة نتيجة هامة في مجال السياسات من نتائج الدورة الحادية عشرة للأونكتاد. إن الترابط المتزايد للاقتصادات الوطنية في عالم يسير على طريق العولمة، وظهور أنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية تقوم على أساس قواعد محددة، يعنيان أن مجال التحرك المتاح للسياسة الاقتصادية الكلية، أي نطاق السياسات المحلية التي يتسنى انتهاجها، وخاصة في مجال التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، كثيرا ما أصبحت تحدده الضوابط الدولية والالتزامات والاعتبارات السوقية العالمية. ولكل حكومة من الحكومات أن تجري تقييما يوازن بين فوائد قبول القواعد والالتزامات الدولية، والقيود التي تنشأ عن فقدان مجال التحرك المتاح للسياسة العامة. ومن المهم بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية، وبالنظر إلى أهداف التنمية وغاياتها، أن تأخذ جميع البلدان في الاعتبار الحاجة إلى إقامة التوازن المناسب بين مجال التحرك المتاح للسياسات الوطنية والضوابط والالتزامات الوطنية.
- تم أيضا تعزيز دور الأونكتاد فيما يتعلق بتحليل الديون وإدارتها.

١٨ - أما بشأن **التسهيلات التجارية**، فقد ناقش المؤتمر التدابير الأمنية التي اتخذها مؤخرا بعض البلدان، وما يترتب عليها من آثار بالنسبة للبلدان النامية. وطُلب إلى الأونكتاد تقييم التكاليف الاقتصادية لهذه التدابير ودراسة ما ينبغي اتخاذه من تدابير ملائمة للمساعدة في الحد من آثارها السلبية على البلدان النامية.

١٩ - وفيما يتعلق بالشراكات، بدأت الدورة الحادية عشرة للأونكتاد أربع شراكات في مجالات تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (برمجيات المصادر المفتوحة، والسياحة الالكترونية والقياس الالكتروني)، والسلع الأساسية (إنشاء فرقة عمل دولية معنية بالسلع الأساسية تضم جميع الشركاء المهتمين بإشكالية السلع الأساسية وعمل أسواقها، بما في ذلك القطاع الخاص). والاستثمار وبناء القدرات، والمعهد الافتراضي للأونكتاد المعني بالتجارة والتنمية. وسيقوم مجلس التجارة والتنمية باستعراض تنفيذ الشراكات سنويا، استنادا إلى تقرير الأمين العام للأونكتاد. أما مشاركة المجتمع المدني، لا سيما الوسط الأكاديمي والقطاع الخاص وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، فينبغي أن تكون أكثر انتظاما وأن تدمج على نحو أفضل في عمليات الأونكتاد الحكومية الدولية.

٢٠ - أكدت نتائج الدورة الحادية عشرة للأونكتاد في ساوباولو من جديد بوضوح دور الأونكتاد بوصفه مركزا للتنسيق في منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بالمعالجة المتكاملة

للتجارة والتنمية وعززت هذا الدور. وقد أعرب جميع الدول الأعضاء عن ثقتها بأن الأونكتاد سيواصل تقديم إسهامات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية، بالتركيز خاصة على مكاسب التنمية في النظام التجاري الدولي ومفاوضات التجارة بتعزيزه التماسك بين استراتيجيات التنمية الوطنية والعمليات الاقتصادية العالمية. وسوف يواصل الأونكتاد دوره الهام هذا ويعززه بوصفه منتدى لبناء توافق الآراء بشأن التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. ويحظى الأونكتاد بموقع جيد يمكّنه من تقديم منظورات استراتيجية بشأن الصلة بين عمليات التجارة المتعددة الأطراف والتجارة الإقليمية ومن مساعدة البلدان النامية على مواجهة حشد التحديات التي تعترضها. وهو يضطلع بدور داعم وتكميلي واضح فيما يتصل ببرنامج عمل الدوحة والمفاوضات التجارية الإقليمية/الثنائية من خلال البحوث وتحليل السياسات، وبناء الثقة على الصعيد الحكومي الدولي وتقديم المساعدة التقنية وأنشطة توليد القدرات. وسيقدم الأونكتاد أيضا منتدى لمواصلة إقامة حوار شامل مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة في هذا الصدد، منها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك بشأن إقامة صلة في مجال التنمية بين التجارة والقضايا الشاملة في مجالات التجارة والبيئة، والتجارة المنافسة والتجارة ونوع الجنس والتجارة والفقر.

رابعا – التطورات في النظام التجاري المتعدد الأطراف

ألف – لمحة عامة

٢١ - في أعقاب انتكاسة مؤتمر كانكون الوزاري المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بُذلت جهود لم يسبق لها مثيل من أجل استئناف المفاوضات التجارية في إطار برنامج عمل الدوحة. وبهذا تمت تهيئة مناخ إيجابي من خلال عدة مبادرات اتخذت، من قبيل الرسالة المؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ والموجهة من ر. زوليك، ممثل الولايات المتحدة إلى جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، والرسالة المؤرخة ٩ أيار/مايو ٢٠٠٤، والموجهة من المفوض التجاري للاتحاد الأوروبي، باسكال لامي، والمفوض الزراعي للاتحاد الأوروبي فرانز فيشلر إلى الوزراء المسؤولين عن التجارة لدى جميع الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وعقد عدة اجتماعات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ومجموعة الـ ٢٠ من البلدان النامية، وعقد عدة اجتماعات وزارية (الاجتماع الثالث لوزراء التجارة في أقل البلدان نموا المعقود في دكار في أيار/مايو ٢٠٠٤، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ واجتماع المجلس الوزاري المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٤؛ واجتماع وزراء التجارة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، المعقود في كيغالي في أيار/مايو ٢٠٠٤؛ واجتماع وزراء

مجموعة الـ ٢٠ المعقود في ساوباولو عشية الدورة الحادية عشرة للأونكتاد، واجتماع الوزراء المسؤولين عن الزراعة وكبار المسؤولين في مجموعة الـ ١٠ المعقود في جنيف في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤؛ واجتماع وزراء التنمية من تحالف مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، والاتحاد الأوروبي وأقل البلدان نموا (موريشيوس، ١١-١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤)، إلى جانب عدد كبير من المؤتمرات الوزارية الصغيرة، غير الرسمية.

٢٢ - وقد وافق المشاركون، إزاء ذلك، على استئناف العمل في جميع هيئات التفاوض. ويمكن وصف طبيعة اجتماعهم بأنها عملية حذرة وتدريجية في اتجاه إعادة بناء توافق في الآراء والثقة المتبادلة. وقد نشأت بيئة عمل بنَّاءة شملت رغبة واضحة لدى أعضاء منظمة التجارة العالمية في الإصغاء إلى مواقف الآخرين وهمومهم، لا سيما في مجالات بالغة الأهمية كالتجارة.

٢٣ - وقد كان الهدف النهائي الاتفاق على أطر وطرائق تفاوض محددة في مجالات التفاوض الأساسية بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠٠٤ وبالتالي وضع مفاوضات الدوحة مرة ثانية في المسار الصحيح. وقد تم تحقيق هذا الهدف بشكل رسمي في الساعات الأولى من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ بعد خمسة أيام من المفاوضات المستمرة دون انقطاع في إطار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية عندما أجيز في النهاية قرار المجلس العام[٨].

٢٤ - وقد كان هذا الاتفاق نتاج لمفاوضات صعبة على أساس مسودتي نصين متتاليين قدمهما رئيس المجلس العام والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية. وقد كانت هناك إرادة سياسية لدى جميع المشاركين للوصول إلى توافق في الآراء في مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف المستأنفة في إطار برنامج عمل الدوحة، وعلى عكس مؤتمر كانكون الوزاري تماما.

٢٥ - ويضع الاتفاق الأطر لمجموعة مفاوضات مستقبلية في خمسة مجالات أساسية: الزراعة، ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق والخدمات وقضايا التنمية وتيسير التجارة. ومن المتوقع أن يضع أعضاء منظمة التجارة العالمية في الأشهر القادمة هذه الأطر في طرائق ملموسة ومفصلة ومحددة لاختتام المفاوضات.

٢٦ - ويبدو أن الاتفاق المعتمد قد استلزم اعتماد قرار أكثر مرونة وواقعية لإكمال جولة الدوحة بإسقاط موعد كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ النهائي الأصلي، بينما تقرر أيضا عقد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في هونغ كونغ المنطقة الإدارية الخاصة التابعة للصين.

باء – الأطر المتفق عليها في المجالات الأساسية

الزراعة

٢٧ – ويُعتبر الاتفاق الإطاري بشأن الزراعة (الوثيقة WT/L/579، المرفق ألف) ذا أهمية أساسية ويمثل غالبا أكبر نتيجة لعملية الدوحة حتى الآن. فقد حقق الاتفاق خطوة ملموسة إلى الأمام فيما يتعلق بالالتزام إلى حد كبير بتخفيض الإعانات المقدمة إلى المزارعين في البلدان المتقدمة النمو إن لم يكن إلغاؤها، بالرغم من أن مسألة المواعيد الزمنية المحددة فيما يتعلق بالفترات الأساسية لإكمال عمليات التنفيذ والبداية والمدة تُركت مفتوحة. ويُنظر إلى الالتزام الواضح بالقضاء على جميع أشكال الإعانات المقدمة للصادرات الزراعية ''بحلول التاريخ الذي سيُتفق عليه'' من قبل الكثيرين بوصفه ''حدثا تاريخيا''. وبالإضافة إلى الإعانات الحالية، يهدف الإطار إلى وضع طريقة لإلغاء التدابير الأخرى المتعلقة بالمنافسة بين الصادرات، مثل أنواع ائتمانات التصدير التي تؤثر سلبا على التجارة، وبرامج الضمانات والتأمين وعناصر إعانات التصدير في برامج مشاريع التجارة الحكومية. وعلاوة على ذلك، سيتم وضع قواعد لضمان عدم حلول المعونات الغذائية محل التجارة وستنظر المفاوضات أيضا فيما إذا كان بالإمكان تقديم جميع المعونات الغذائية في شكل هبات. وفي إطار الاتفاق، سيُسمح للبلدان النامية بالمحافظة على بعض الإعانات المقدمة للصادرات لتسويق منتجاتها ونقلها ''لفترة زمنية معقولة'' حتى بعد رفع الإعانات الأخرى المقدمة للصادرات.

٢٨ – وفيما يتعلق بتدابير الدعم المحلي، يهدف الإطار إلى تخفيض الإعانات المقدمة للإنتاج المحلي التي تؤثر سلبا على التجارة إلى حد كبير، بما في ذلك تكميل ما يُسمى بدعم الصندوق الأزرق[٩] ''بنهج مدرج'' (عدة مستويات تخفيض مختلفة) تلزم البلدان ذات مستويات الإعانة الأعلى بإجراء تخفيضات كبيرة. وكقسط أولي، ينبغي أن يخفض المستوى الكلي من الدعم المحلي الذي يؤثر سلبا على التجارة بنسبة ٢٠ في المائة على الأقل في السنة الأولى من التنفيذ. بموجب التزامات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لجولة أوروغواي ويهدف الإطار أيضا إلى الحد من التحايل على التزامات التخفيض، على سبيل المثال، عن طريق تحويل الدعم فيما بين المنتجات وهو ما كان ممكنا في إطار هيكل القياس الكلي للدعم. وحتى يتسنى أخذ الدور الخاص للزراعة في الاعتبار فيما يتعلق بالتنمية، لن يطلب من البلدان النامية تخفيض بعض الدعم المحلي المقدم إلى مزارعي الكفاف والمزارعين ذوي الموارد القليلة.

٢٩ – وفي دعامة الوصول إلى الأسواق، سيتم تحقيق ''تخفيضات جمركية عامة كبيرة'' حيث تتعرض التعريفات العالية إلى تخفيضات أكبر. ومع ذلك، تستطيع البلدان المتقدمة النمو أن تحافظ على مستوى عال من حماية التعريفة الجمركية على منتجات محددة في إطار

''المنتجات الحساسة''، بشرط أن توسع حصص معدلات التعريفة الجمركية على هذه المنتجات وأن تعوض عن ذلك بزيادة تحرير منتجات أخرى. وستواجه البلدان النامية تخفيضات أقل في التعريفة الجمركية كشكل من أشكال المعاملة الخاصة والتفاضلية، وسيكون لديها الحق في تحديد منتجات خاصة وتطبيق ''آلية وقاية خاصة'' من أجل أغراض الأمن الغذائي والتنمية الريفية. ومع ذلك، بالرغم من مناشدات البلدان النامية القوية، لا يرتأي الاتفاق الإطاري أي أحكام تتعلق بالحواجز غير الجمركية. ويتولد باطراد شعور بوجود حواجز غير جمركية كلما خفضت التعريفات الجمركية وبالتالي فإن هذه تؤثر على شروط دخولها إلى الأسواق. وبالنسبة لأقل البلدان نموا، تم الاتفاق على أن تعفى من أي التزام تخفيض وسيتم التصدي لما يشغلها بخصوص الوصول إلى الأسواق دون رسوم جمركية أو دون حصص في المفاوضات.

٣٠ - وفيما يتعلق بمبادرة القطن المقدمة من عدة بلدان أفريقية، فقد تقرر أن يتم تناول القطن كجزء من المفاوضات الزراعية، إلا أنه سيتم تناوله ''على نحو طموح وبسرعة وبشكل محدد'' في إطار لجنة فرعية مكونة حديثا بشأن القطن. وستتضمن المفاوضات جميع السياسات التي تؤثر سلبا على التجارة وتؤثر على القطاع من التعريفات الجمركية للواردات، وإعانات الدعم المحلي التي تؤثر سلبا على التجارة وتقديم الإعانات للصادرات.

٣١ - وهناك اعتراف بالمعاملة الخاصة والتفاضلية كجزء متكامل بالنسبة لجميع عناصر المفاوضات الزراعية المستقبلية. وستكون المعاملة الخاصة والتفاضلية مهمة على نحو خاص بالنسبة لدعامة الوصول إلى الأسواق. وينظر إلى التزامات البلدان المتقدمة بتخفيض الدعم المحلي وإلغاء الإعانات المقدمة للصادرات إلى حد كبير بأنها تخدم تصحيح الخلل القائم منذ زمن طويل في الاتفاق بشأن الزراعة[١٠] على حساب البلدان النامية. ولذلك، ستكون المعاملة الخاصة والتفاضلية إلى حد كبير إحدى مسائل دعامة الوصول إلى الأسواق فيما يتعلق بزيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق بالنسبة للبلدان النامية وضمان المرونة لحماية قطاعاتها الحساسة ومنتجاتها الخاصة.

وصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق

٣٢ - وفيما يتعلق بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق (انظر WT/L/579، المرفق باء)، اتفق المشاركون على ''العناصر الأولية'' لطرائق المفاوضات المستقبلية. وفي الواقع، لم يتغير أي شيء من النصوص السابقة بما في ذلك ما يسمى بنص ديربيز الذي اقترح ورفض في كانكون ما عدا أن نص رفع التعريفات الجمركية في قطاعات محددة بوصفها ''ذات مصلحة للصادرات'' بالنسبة للبلدان النامية لم يعد إلزاميا ولكن ينصح به. وظلت الأهداف

طموحة إلا أن خصائص العناصر الأساسية مثل صيغة تخفيض التعريفة الجمركية، والشروط الخاصة للبلدان النامية ستتم لاحقا مناقشة مسألة انحسار المعاملة التفضيلية.

٣٣ - وترد فيما يلي عناصر الإطار المقترحة لتخفيض التعريفة الجمركية:

- تطبيق صيغة طموحة لتخفيض التعريفة الجمركية: تطبيق صيغة غير خطية على أساس كل منتج على حدة، بإجراء تخفيضات أكبر بالنسبة للتعريفات العالية لجميع المنتجات دون أي استثناءات. وقد تمثل مسألة اتباع صيغة غير خطية التي يمكن أن تسفر عن تخفيضات أكبر بالنسبة للتعريفات العالية، خيارا صعبا للسياسات بالنسبة لبعض البلدان النامية. وما يشغل هذه البلدان هو أن تطبيق صيغة غير خطية سيتطلب منها أن تجري تخفيضات أكبر في التعريفة الجمركية، خلافا لنص إعلان الدوحة الوزاري (A/C.2/56/7، المرفق) الذي ينص على أقل من المعاملة الكاملة بالمثل. ويورد النص أيضا احتمالات لإجراء تخفيضات/رفع أكثر طموحا للتعريفة الجمركية لبعض القطاعات (ما تسمى بالمبادرات القطاعية)، بما في ذلك تلك التي في صالح البلدان النامية.

- منح ائتمانات لأغراض التحرير الذاتي للتجارة الذي تقوم به البلدان النامية و لم يبدأ هذا إلا بعد انتهاء جولة أوروغواي (١٩٩٤). وهذا يستثني في الواقع التحرير المبكر - وبالتالي الأكثر أهمية - الذي قامت به كثير من البلدان النامية.

- تحويل رسوم معينة ورسوم مركبة إلى مكافآت رسوم حسب القيمة، وهو هدف لم يتم توخيه في الجزء المتعلق بالوصول إلى الأسواق من الإطار الخاص بالزراعة.

- المعاملة الخاصة المقدمة إلى البلدان النامية: ستتمتع البلدان النامية بفترات انتقالية أطول ومرونة في تخفيضات التعريفة الجمركية.

- إعفاء أقل البلدان نموا من تخفيضات التعريفة الجمركية. سيتطلب منها زيادة مستوى التزامها بالتعريفة الجمركية إلى حد كبير من أجل تعزيز الشفافية وإمكانية التنبؤ بتجارتها. والبلدان المتقدمة النمو و"المشاركون الآخرون الذين يقررون ذلك" مدعوون إلى إتاحة الوصول إلى أسواقها دون رسوم أو حصص لأقل البلدان نموا لدعم التنويع وتوفير القدرات وزيادة إدماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

- النظر في المسائل التي تواجهها البلدان النامية المستفيدة من الأفضليات غير القائمة على المعاملة بالمثل، وبالتحديد، تراجع المعاملة التفضيلية (على سبيل المثال بالنسبة لبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ) ولكن دون تقديم أي تفاصيل.

وسيكون من المهم أن يتم تناول ذلك عن طريق استخدام صكوك التجارة والتنمية التي لا تقدم فقط دعما لعملية التكيُّف بل أيضا تساعد في بناء قدرات التوريد المستدام وخاصة في أقل البلدان نموا.

- توفير مبادئ توجيهية عامة للتصدي لمسألة الحواجز غير الجمركية التي تعوق التجارة عن طريق الإخطار والتحديد والبحث والتصنيف والمفاوضات النهائية.

الخدمات

٣٤ - يقرر إطار ''التوصيات'' بشكل أساسي الأهداف السابقة لهذا الجزء من المفاوضات، بينما يؤكد الحاجة إلى ضمان نوعية جيدة من العروض. وستقدم العروض المنقحة بحلول أيار/مايو ٢٠٠٥، بالرغم من أنه من غير المحتمل إلى حد كبير أن تكون جميع البلدان النامية أو أقل البلدان نموا في وضع يمكنها من تقديم عروضها الجديدة أو المنقحة ذلك الحين.

٣٥ - وبالرغم من أن الخدمات لم تجذب كثيرا من الاهتمام في مفاوضات تموز/يوليه الإطارية، فإنها لا تزال بندا أساسيا من بنود جدول الأعمال في إطار برنامج عمل الدوحة. وحتى ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، قدم ٤٤ من ١٤٧ عضوا من أعضاء منظمة التجارة العالمية عروضهم الأولية من بينها ٢٩ عرضا مقدمة من البلدان النامية. ولا تزال معظم البلدان النامية تعمل على تحديد مصالحها المحددة من حيث القطاعات (على سبيل المثال، السياحة وخدمات المهنيين) ومن حيث أساليب التوريد (على سبيل المثال أسلوب التوريد ٤: الحركة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين، وأسلوب التوريد ١: التوريد عبر الحدود وأسلوب التوريد ٢: الاستهلاك في الخارج)، والحواجز التي تعترض صادراتها من الخدمات وتأثير الطلبات المقدمة من البلدان المتقدمة على قطاعات خدماتها، والسُبُل والوسائل الكفيلة بالتغلب على قيود التوريد من خلال تنفيذ المادتين الرابعة والتاسعة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات[(١١)]، اللتين تدعوان إلى بذل الجهود من أجل زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية في الخدمات. وينبغي إحراز تقدم في تقييم التجارة في الخدمات الذي يظل جزءا لا يتجزأ من المفاوضات بشأن الخدمات.

٣٦ - واتفق أعضاء منظمة التجارة العالمية أيضا بصورة عامة على مواصلة تحرير تجارة الخدمات في القطاعات وأساليب توريد الصادرات ذات الاهتمام بالنسبة للبلدان النامية. وحتى الآن، من بين العروض الأولية المقدمة، لم تحرز بعد البلدان المتقدمة الرئيسية أي تحسُّن في التزاماتها المتعلقة بالوصول للأسواق لأسلوب التوريد ٤. ولا تزال العروض الجديدة تغطي التدابير المنظِّمة للوجود التجاري إلى حد كبير أكثر من التدابير المنظِّمة للمجالات الأخرى. وعلاوة على ذلك، تسعى البلدان النامية إلى منع حدوث رد فعل حمائي يمكن أن يقوِّض

النمو المستمر لتجارة الخدمات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات وأن يؤثر على التوسع الجغرافي للتجارة في الخدمات عبر الحدود. وسيكفل تحديد النُظم الحرة الحالية التي تنظم هذا النوع من التجارة إيراد مصالح البلدان النامية في المفاوضات. وعن طريق إعادة تأكيد عدم استثناء أي خدمات من هذه المفاوضات، ستتمكن البلدان النامية من مواصلة اهتمامها بقطاعات خدمات مثل الخدمات السمعية والبصرية والخدمات البحرية، وهي قطاعات قدم فيها أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى حد بعيد أقل عدد من الالتزامات.

٣٧ - وستعتمد النتائج المتوازنة في المفاوضات أيضا على التقدم المحرز في وضع قواعد الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وتظل تدابير الوقاية الطارئة، بالذات، أحد أكثر المجالات إثارة للجدل ومع ذلك أقوى ولاية لاختتامها. وقد ركزت البلدان النامية على الحاجة إلى إيجاد ضوابط لتدابير الوقاية الطارئة تسمح لها بالتصدي للآثار المترتبة على التحرير، بالنظر إلى أن التجارة في تحرير الخدمات لم يستوعبها معظم هذه البلدان إلا مؤخرا بما في ذلك قطاعاتها الخاصة. وقد تم إحراز تقدم بسيط في المناقشات التي دارت بموجب المادة الخامسة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، وفيما يتعلق بالحاجة إلى إيجاد ضوابط للإعانات المقدمة للخدمات ونطاقها الممكن. ولم يكن أعضاء منظمة التجارة العالمية مستعدين للمساهمة في تبادل المعلومات المكلفين بها بموجب المادة الخامسة عشرة من الإعانات التي يمكن أن تكون لها آثار سلبية على التجارة. وتنص المادة الثالثة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات على المفاوضات بشأن المشتريات الحكومية المتعلقة بالخدمات إلا أنها لم تحدث أي نتائج ملموسة. بالإضافة إلى ذلك لم تحدث كذلك المفاوضات المتعلقة بضوابط التنظيم المحلية سوى نتائج بسيطة حتى الآن.

قضايا سنغافورة

٣٨ - بدأت المفاوضات بشأن تيسير التجارة (تحسين حركة السلع وتحريرها وتخليصها بما في ذلك سلع المرور العابر)، رسميا بإعادة طمأنة البلدان النامية بأنه لن يطلب منها أن تقبل بالتزامات لا تستطيع تنفيذها بما في ذلك، لأسباب مالية، وتقديم وعود لها لمنحها دعما كبيرا ومساعدات عند تنفيذ أي التزامات مستقبلية. والمهم بالنسبة للبلدان النامية على نحو خاص، هو الاعتراف بمبدأ ربط مدى الدخول في التزامات وتوقيته بقدرات البلدان النامية وأقل البلدان نموا على تنفيذها وعدم إلزامها بالتنفيذ في الحالات التي تفتقر فيها إلى القدرات اللازمة. وقد أسقطت قضايا سنغافورة الأخرى - التجارة والاستثمار، والتجارة والسياسات التنافسية ومراعاة الشفافية في المشتريات الحكومية - تماما من جدول أعمال التفاوض وهذا سيسمح للبلدان النامية بالتركيز على المجالات الأساسية الموجهة نحو التنمية في المفاوضات

دون أن يكون عليها أن تصرف انتباهها عن قدراتها ومواردها النادرة حتى تستطيع التصدي لمواضيع جديدة ومعقدة.

قضايا التنمية

٣٩ - ويقرر الاتفاق الدعوة مجددا إلى تعزيز أحكام منظمة التجارة العالمية بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية لصالح البلدان النامية والمسائل التنفيذية. وتوجه اللجنة المعنية بالتجارة والتنمية في الدورة الخاصة إلى إكمال استعراض جميع فئات أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية وتقديم توصيات واضحة لاتخاذ قرار بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٥. وفيما يتعلق بالمسائل التنفيذية، ينبغي أن يستعرض المجلس العام التقدم المحرز وأن يتخذ ''أي إجراء مناسب'' في موعد لا يتجاوز تموز/يوليه ٢٠٠٥ استنادا إلى تقرير المدير العام لمنظمة التجارة العالمية الذي ينبغي أن يقدم في موعد لا يتجاوز أيار/مايو ٢٠٠٥. ويسعى لتحديد هذه المواعيد النهائية إلى تجنب نمط العمل السابق بشأن قضايا التنمية منذ بداية مفاوضات الدوحة التي تميزت بحقيقة عدم الإيفاء بالمواعد النهائية التي حُددت و لم يتم إحراز تقدم يذكر.

٤٠ - وبالإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق أيضا على إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الخاصة المتصلة بالتجارة والتنمية ولشواغل البلدان النامية بما في ذلك قيود القدرات. وفي هذا الإطار، ينبغي أيضا تناول المسائل المتصلة بالتجارة التي حددت لإدماج الاقتصادات الصغيرة والضعيفة بصورة كاملة في النظام التجاري المتعدد الأطراف دون إنشاء فئة فرعية من الأعضاء كجزء من برنامج عمل الدوحة.

٤١ - وبالرغم من أن الاعتراف بالتقدم المحرز منذ المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة في مجال توسيع نطاق المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى البلدان النامية والبلدان ذات الدخل المنخفض التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أكد قرار المجلس العام أن هذه البلدان وخاصة أقل البلدان نموا ينبغي أن تقدم لها مساعدة تقنية متصلة بالتجارة وأن تبني قدراتها لزيادة مشاركتها الفعلية في المفاوضات ولتيسير تنفيذها لقواعد منظمة التجارة العالمية ولتمكينها من تكييف وتنويع اقتصاداتها. وفي هذا السياق، رحب المجلس العام وشجع لاحقا التحسن الذي طرأ على التنسيق مع الوكالات الأخرى بما في ذلك في إطار المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نموا والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية.

قضايا أخرى

٤٢ - وفي مجالات التفاوض المتعلقة بقواعد التجارة والبيئة، والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، أحاط المجلس العام علما بالتقارير المقدمة إلى لجنة المفاوضات التجارية من الهيئات المفاوضة ذات الصلة. وقد أعيد تأكيد الالتزام بإحراز تقدم في جميع مجالات المفاوضات هذه تمشيا مع ولايات الدوحة.

٤٣ - وفيما يتعلق بتسوية المنازعات، أحاط المجلس العام أيضا علما بالتقرير المقدم إلى لجنة المفاوضات التجارية من الدورة الخاصة لهيئة تسوية المنازعات وأعاد تأكيد التزام الأعضاء بإحراز تقدم في هذا المجال من مجالات التفاوض تمشيا مع ولاية الدوحة. وعلاوة على ذلك، اعتمد المجلس العام توصية لجنة المفاوضات التجارية لمواصلة العمل في هذا المجال بناء على الأساس الذي وضعه رئيس الهيئة في تقريره المقدم إلى اللجنة.

٤٤ - ومدد قرار المجلس العام أيضا الوقف الاختياري بشأن فرض رسوم جمركية على المحولات الإلكترونية موعد انعقاد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٤٥ - وأخيرا، وافق المجلس العام على ألا يستخدم القرار ومرفقاته في أي إجراءات تسوية منازعات بموجب التفاهم المتعلق بتسوية المنازعات الذي وضعته المنظمة[١٢] وألا يستخدم لتفسير اتفاقات المنظمة الحالية.

٤٦ - وستواصل الأفرقة العاملة المعنية بالتجارة ونقل التكنولوجيا وبالتجارة والديون والتمويل أنشطتها حسبما ورد في برنامج عمل الدوحة.

جيم - تسوية منازعات منظمة التجارة العالمية

٤٧ - ظل عدد القضايا المعروضة أمام أفرقة تسوية المنازعات التابعة للمنظمة في ازدياد منذ عام ١٩٩٥: فقد تم إيداع ما مجموعه ٣١٢ قضية لدى هيئة تسوية المنازعات (حتى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٤). أدت ١٢٥ منها إلى تغطية الأفرقة لـ ١٥٥ نزاعا[١٣]. وتتعلق غالبية قضايا تسوية المنازعات بالبلدان المتقدمة (نحو ٦٠ في المائة من جميع القضايا)، بينما كان نصيب البلدان النامية نحو ٤٠ في المائة. ومجالات الشكاوى الرئيسية هي الإعانات، ومكافحة الإغراق وتراخيص الاستيراد والتدابير الوقائية.

٤٨ - وقد يكون لعدة قضايا حديثة متعلقة بتسوية منازعات آثار هامة مباشرة وغير مباشرة بالنسبة لمفاوضات الدوحة وللجوانب العامة الواسعة النطاق من النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتتعلق هذه القضايا، من بين قضايا أخرى بما يلي:

- شركات البيع الأجنبية التابعة للولايات المتحدة: إعانات التصدير (شكوى مقدمة من الاتحاد الأوروبي). سمح للاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات قياسية لم تحدث من قبل قدرها ٤ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة على صادرات الولايات المتحدة، بينما كان تشريع الامتثال المعني لا يزال قيد المناقشة في كونغرس الولايات المتحدة.

- الولايات المتحدة: عمليات مراجعة الرسوم الموازية على الأخشاب اللينة القادمة من كندا. قد يكون لهذه القضية آثار على منهجية التنقية عند حساب مبلغ الرسوم الموازية وخاصة فيما يتعلق بمقارنة الأسعار.

- الولايات المتحدة: التدابير الوقائية المحددة الخاصة بواردات بعض منتجات الفولاذ. أوقفت الولايات المتحدة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ هذه التدابير منهية بذلك هذا النزاع المدمر سياسيا الذي يشمل ٢٠ دولة عضو في المنظمة.

- الاتحاد الأوروبي: المعاملة التفضيلية في التعريفات الجمركية الممنوحة للبلدان النامية (شكوى مقدمة من الهند). أسفر هذا النزاع عن توصل هيئة الاستئناف إلى الحكم بأن البلدان المانحة للمعاملة التفضيلية قد تفرق بين مختلف البلدان النامية رهنا بالمعايير الموضوعية المطبقة.

- قضيتان مستمرتان: الولايات المتحدة: الإعانات المقدمة لقطن الأراضي المرتفعة (شكوى مقدمة من البرازيل والاتحاد الأوروبي): إعانات الصادرات المقدمة للسكر (شكوى مقدمة من البرازيل وتايلند واستراليا). واعترف الحكمان الصادران من الفريق المؤقت، في القضيتين، في كل إفادة[١٤] بأن الإعانات التي قيد المناقشة لا تتفق مع التزامات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في إطار منظمة التجارة العالمية.

خامسا – الترتيبات الإقليمية والتطورات الأخرى

ألف – الترتيبات الإقليمية

٤٩ – ظل انتشار الترتيبات التجارية الإقليمية وتوسعها وترسيخها من أهم التطورات التي حدثت خلال القرن الماضي، لا سيما منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية. ويوجد اليوم ما مجموعه أكثر من ٢١٠ ترتيبات تجارية إقليمية سارية. وتشير تقديرات أمانة منظمة التجارة العالمية إلى أنه إذا تم إبرام ٦٠ ترتيبا تجاريا إقليميا آخر قيد التفاوض حاليا و ٣٠ ترتيبا آخر في مرحلة المقترحات سيتجاوز العدد الإجمالي للترتيبات التجارية الإقليمية السارية ٣٠٠ ترتيبا بحلول عام ٢٠٠٧[١٥]. وهكذا، فإن جميع الترتيبات التجارية الإقليمية

التي كانت تغطي نحو ٤٠ في المائة من التجارة العالمية في عام ٢٠٠٠، من المقدر أن تغطي أكثر من ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٥.

٥٠ - ومن التطورات الرئيسية في مجال توسيع الترتيبات التجارية الإقليمية ظهور الترتيبات التجارية الإقليمية بين بلدان الشمال والجنوب على سبيل المثال، بين الولايات المتحدة والأردن، والولايات المتحدة والمغرب وكما يبدو في المفاوضات الجارية بشأن اتفاق التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والسوق المشتركة للجنوب (السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي إلخ). وثمة عدد من البلدان النامية، التي كانت تخضع عادة لنظم معاملة تفضيلية مختلفة أحادية الجانب، بصدد تحويل علاقاتها التجارية والاقتصادية مع البلدان المتقدمة التي كانت تمنحها سابقا معاملة تفضيلية إلى مناطق للتبادل التجاري الحر، كما هو الشأن بالنسبة للمفاوضات الجارية بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي من أجل إبرام اتفاق للشراكة الاقتصادية بموجب اتفاق كوتونو الجديد والمفاوضات الجارية بين بلدان الأمريكتين بشأن اتفاق منطقة التجارة الحرة للأمريكتين. وينطوي التحدي الذي يواجه البلدان النامية في هذه الأشكال الجديدة من الترتيبات التجارية الإقليمية على الحاجة إلى تحديد درجة تحرير التجارة الإقليمية ووتيرتها بشكل صحيح بالإضافة إلى الاحتفاظ بمساحة للسياسات والمعاملة الخاصة والتفاضلية.

٥١ - لم تكن اتفاقات التكامل الإقليمية المبرمة بين البلدان النامية (اتفاقات بلدان الجنوب) بأي حال مستثناة من عملية التوسع والانتشار والانتعاش التي شهدتها الترتيبات التجارية الإقليمية. فقد أدت عدة ترتيبات بين بلدان الجنوب إلى تشريع برامجها الداخلية لتحرير التجارة في مجال السلع وباشرت هذه الترتيبات مرحلة تحدي تحرير التجارة في الخدمات. ويوفر التعاون التجاري العالمي بين بلدان الجنوب عبر النظام العالمي للأفضليات التجارية وسائل تكميلية ضخمة للبلدان النامية لزيادة وتوسيع تجارتها الأقاليمية والاستثمار والتعاون الاقتصادي. وفي هذا الإطار، جاء القرار الذي تم التوصل إليه في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لبدء جولة النظام العالمي للأفضليات التجارية الجديد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في الوقت المناسب تماما ويدعو القرار إلى تضافر جهود المشاركين وبلدان مجموعة الـ ٧٧ والصين الأخرى لإثرائه من حيث المضمون والقوة الدافعة.

باء - التطورات الأخرى

٥٢ - يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تيسير التعاون بين منتجي السلع الأساسية ومستهلكيها. وقد كُلف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالتحديد بعقد مؤتمرات الأمم المتحدة للتفاوض وإعادة التفاوض حول اتفاقات السلع الأساسية الدولية. وقد

شارك المؤتمر، في عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، مشاركة فعالة في العمليات التحضيرية لمؤتمرين من مؤتمرات الأمم المتحدة لإعادة التفاوض (بشأن الأخشاب المدارية وزيت الزيتون وزيتون المائدة). واعتمد مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن إبرام اتفاق يكون خلفا لاتفاق الأخشاب المدارية الدولي (١٩٩٤)، في دورته الأولى (جنيف، ٢٦ - ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤)، مسودة وثيقة المفاوضات التي ستجري في عام ٢٠٠٥.

٥٣ - وفيما يتعلق بالاحتياجات الخاصة للاقتصادات الصغيرة والدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية، أكد توافق آراء ساو باولو على وجوب إيلاء الأولوية للتنفيذ الكامل[١٦] وفي الوقت المناسب لإعلان ألماتي وبرنامج عمل ألماتي: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية[١٧]، الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر الذي عُقد في ألماتي في يومي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وينبغي بذل قصارى الجهود أيضا لضمان الاختتام الناجح للاجتماع الدولي بشأن استعراض تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة[١٨] الذي سيُعقد في موريشيوس في الفترة من ١٠ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

سادسا - الاستنتاجات

٥٤ - وأكدت النتائج الإيجابية للدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والتطورات الأخيرة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية المصالح المشتركة للمجتمع الدولي في دفع المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بموجب برنامج عمل الدوحة وفي تحديد مساهمات عملية وملموسة لتحقيق أهداف إعلان الألفية وأهداف توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[١٩] وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")[٢٠]. ويُحمد للدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على نحو خاص، تقييمها لتحليل محدد للسياسات وإجراءات "لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وعادل ويستند إلى قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي" (TD/410، الفقرة ٦٧). وقد ظهرت ثقة جديدة تشهد بأن هذا الهدف يمكن تحقيقه بشرط أن تسود العزيمة السياسية وروح التعاون الإيجابية ولا سيما في عملية الدوحة التفاوضية. وفي هذا الصدد، سيحتفظ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بدوره الهام ويعززه في تيسير التوصل إلى توافق آراء بشأن النظام التجاري الدولي فيما يتعلق بالتقارب الإنمائي والتضامن ووفقا لتوافق آراء ساو باولو.

الحواشي

(١) انظر مذكرة المعلومات الأساسية التي وضعتها أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بعنوان ''ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي ومن المفاوضات التجارية الدولية'' (TD/397)، ٣ أيار/مايو ٢٠٠٤.

(٢) انظر التقرير السنوي لعام ٢٠٠٤ لمنظمة التجارة العالمية (جنيف، ٢٠٠٤).

(٣) انظر الوثيقة المعنونة: ''الجغرافية الجديدة للتجارة الدولية: التعاون بين بلدان الجنوب في عالم متزايد الترابط'' (TD/404)، ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أُعدت في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

(٤) للاطلاع على استعراض أكثر تفصيلا للوضع الأخير في أسواق السلع الأساسية، انظر تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة بشأن ''الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية'' (A/59/304) المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

(٥) الوثيقة TD/L.382 المؤرخة ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

(٦) الوثيقة TD/410 المؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

(٧) الالتزام ''بنظام تجاري ومالي مفتوح وعادل ويستند إلى قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي''.

(٨) برنامج عمل الدوحة: أجاز المجلس العام القرار في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (WT/L.579) المؤرخ ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

(٩) انظر الدعم المقدم بموجب برامج تحديد الإنتاج.

(١٠) للحصول على النص الكامل للاتفاق بشأن الزراعة، انظر http://www.wto.org/english/tratop.e/agric-e/agric-e.htm.

(١١) للحصول على النص الكامل للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، انظر http://www.wto.org/english/tratop-e/serr -e/gatsintr-e.htm.

(١٢) للاطلاع على النص الكامل للتفاهم بشأن القواعد والإجراءات التي تحكم تسوية النزاعات (المرفق الثاني من اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية) انظر http://www.wto.org/english/tratop.e/dispu.e/disu/e.htm.

(١٣) انظر ''استعراض عام للتطورات الحاصلة في البيئة التجارية الدولية: التقرير السنوي للمدير العام'' (WT/TPR/OV/9)، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤ والوثيقة wt/ds/ov/21 المؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ المعنونة ''آخر مستجدات قضايا تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية''.

(١٤) فاينانشال تايمز، ١٨ حزيران/يونيه و ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

(١٥) ''استعراض عام للتطورات الحاصلة في البيئة التجارية الدولية: التقرير السنوي للمدير العام (wt/tpr/ov/9)، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(١٦) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/Conf.202/3) المرفق الثاني.

(١٧) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(١٨) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون تاون، بربادوس، ٢٦ نيسان/ أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤. (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.I.18 والتصويبات)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٩) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨ — ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7) الفصل الأول القرار ١، المرفق.

(٢٠) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.